

واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجارب دولية-

د. جاو حدو رضا

أ. مايو عبد الله

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص :

تحتل ال م.ص.م¹ في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وأجمع الباحثون على حيوية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك إتجه العديد منهم للبحث في خصوصيات هذا النوع من المؤسسات، ونظرا لأهمية النظام المحاسبي العامل بها فقد أفردت لها العديد من الدول معايير محاسبية خاصة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنفس الخطوة. ومن خلال هذا البحث سنحاول إلقاء نظرة على أهم الدراسات والتجارب الدولية الخاصة بهذا الموضوع، مع التركيز على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحاسبة، المعايير المحاسبية الدولية، المعايير المحاسبية المبسطة.

Abstract:

Small and medium businesses occupy a special position in modern economies. In recent years they have started to play an important role as a source of income, developing and creating new jobs opportunities. According to statistics, the number of these businesses has noticeably increased, notably in developed countries. Such an increase leads many researchers and specialists to look for the many characteristics of this kind of business undertakings. Such is the main topic of the following research below.

Keywords: small and medium businesses, accounting, international accounting standards and simplified accounting standards.

¹ م.ص.م: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة:

للمحاسبة دور أساسي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمحاسبة بأبسط أشكالها ضرورية "لمتابعة الموقف" لكي يكون صاحب المؤسسة على علم بما يحدث في مؤسسته، وما هي الكمية المباعة، وما هي التكاليف المتكبدة، وما هي الأنشطة التي تحقق الربح، وما إذا كانت أسعار البيع تترك هامشاً مناسباً مقابل التكاليف، إلخ. والمحاسبة بالغة الأهمية أيضاً في إدارة العلاقات مع العالم الخارجي. فهي تسجل الأموال المستحقة الدفع للموردين والأموال المستحقة التحصيل من العملاء وهي تتيح أيضاً لصاحب المؤسسة أن يعرض عمله على المصالح الخارجية، لاسيما المقرضين المحتملين، والسلطات الضريبية أيضاً. وتمثل المحاسبة أداة أساسية لإدارة وتطوير العمل، ولكنها تشكل أيضاً عقبة كبيرة وذلك لأسباب كثيرة. كشعور صاحب المؤسسة أن الدولة قد تستغل ذلك لفرض ضريبة على المؤسسة.

وينظر الكثير من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى المحاسبة باعتبارها تمثل في المقام الأول أداة لتحصيل الضرائب. وشرطاً للحصول على قروض للتمويل.

لذلك سنحاول من خلال هذا البحث دراسة مختلف التجارب المتعلقة بالمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجابة على الإشكالية التالية:

❖ ما هي الأطر المحاسبية المقترحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجهات المحاسبية الدولية الجديدة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور خصصنا الأول للمفاهيم العامة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تناولنا التجارب المحاسبية الدولية في المحور الثاني أما الثالث فقد ركزنا على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعتبر الحجم أحد أهم المعايير الكمية، الأكثر إستعمالا في التفرقة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث يمكن الإعتماد عليه في مختلف الدراسات للحصول على نتائج محدّدة بسهولة، بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد معايير أخرى نوعية تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات.

1-1.المعايير الكمية:

يمكن أن نصف مؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة من خلال الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل¹: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أمّا المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال. لكن المعيار الأكثر شيوعا هو المعيار الذي يعتمد على كل من العناصر التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة. ويعتبر هذا المعيار الأكثر سهولة من حيث إمكانية حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيل المعلومات المتعلقة به من كل مؤسسة، ويلاحظ أنه يمكن إستخدام معيار واحد للتصنيف، أو إستخدام أكثر من معيار في نفس الوقت. ويختلف إستعمال هذه المعايير من دول إلى أخرى. فعلى سبيل المثال فإن الجزائر تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة على أساس معيار العمالة كل مؤسسة تشغل أقل من 250 عامل، في حين أنه يتحدد بأقل من 300 عامل في اليابان، ونفس الشيء بالنسبة للمعايير الأخرى وهذا ما يمكن ملاحظته في التعريفات التي سوف نوردتها لاحقا.

¹ - شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الأغواط، يومي 09/08 أفريل 2002، ص2 .

1-2. المعايير النوعية:

لا تمكن المعايير الكمية من وضع الحدود الفاصلة بين م.ص.م والمؤسسات الأخرى في ما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل... الخ ، لذا فإنه لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها في تعريف م.ص.م ، بل يجب إضافة معايير أخرى نوعية تسمح لنا بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها و اختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

كما يمكن اعتبار المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها

خاصيتين من الخصائص الأربعة التالية:

- * بالنسبة لاستقلالية الإدارة، فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة؛
- * تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد؛
- * تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أنّ احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتدّ خارجيا، كما أنّ أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة؛
- * تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط؛¹

وقد عرفت المؤسسات ص.و.م على هذا الأساس بأنها :«المؤسسة التي يقوم فيها مؤسسها في حد ذاته و مباشرة بتحمل جميع المسؤوليات المالية، التقنية، الإجتماعية والمعنوية للمؤسسة بغض النظر عن شكلها القانوني .»²

¹ - مرجع سابق، ص 3 .

² - Erik rigaud, Définition et opérationnalisation d'une organisation virtuelle à base d'agents pour contribuer à de meilleures pratiques de gestion des risques dans les PME-PMI, 15/03/2007, P 26 .

<http://pastel.paristech.org/bib/archive/00001559/01/theseEricRigaud.pdf>

2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تصنف المؤسسات وفقا لحجمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وحتى كبيرة جدا، ويعتمد المختصون على التمييز بين المؤسسات وفقا لحجمها على عدة معايير نذكر منها رقم الأعمال، حجم الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن غير أن التصنيف الأكثر شيوعا كما قلنا سابقا هو التصنيف الذي يعتمد على كل من المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، وهناك من يضيف درجة استقلالية المؤسسة.

وسنحاول في ما يلي تقديم بعض التعريفات المعتمدة في مجموعة من الدول مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه التعريفات تغيرت عن سابقتها، لأنها كانت مرتبطة بالحالة والسياسة الاقتصادية المتبعة في كل دولة وأنها توضع عن طريق قرارات إدارية.¹

2-3. تعريف المشرع الأوروبي:

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة م.ص.م سنة 1996 من طرف الإتحاد الأوروبي، والذي يركز على المعايير التالية : المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة. حيث إعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا إستوفت الشروط التالية :

- المؤسسة التي تشغل أقل من 250 عاملا؛
- المؤسسة التي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- المؤسسة التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو؛²

¹ يمينه قارو، اليفظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول أهمية

الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ماي/جوان 2003.

2 ASSOCIATION BELG DES BANQUES , Les banques et les PME, 19/09/2006, P02
<http://www.abbbvb.be/gen/downloads/pu0001fr.pdf#search=%22les%20banques%20et%20la%20pme%20filetype%3Apdf%22>

- مع مراعاة استيفائها لشرط الاستقلالية؛¹

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ل م ص م خصائص ومميزات متعددة جعلت منها موضع اهتمام القائمين على التنمية والإصلاح الاقتصادي باعتبار انتشارها الجغرافي الواسع الذي يدفع بعملية التنمية الهادفة إلى تقليص معدلات الفقر والبطالة. ويمكن أن نلخص أهم خصائص هذه المؤسسات فيما يلي:

- صغر الحجم؛
- مركزية التسيير؛
- ضعف التخصص؛
- نظام المعلومات الداخلية و الخارجية بسيط و قليل التنظيم؛
- الإستراتيجية بديهية و غير واضحة؛²
- أظهرت العديد من الدراسات أنه في أغلب الأحيان تنتشر صفة المالك المسير في م.ص.م؛³

المحور الثاني : تجارب دولية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. أسباب ضعف المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في الغالب تغيب المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي غياب عمليات التدقيق فيها وما كرس هذا الغياب عدم سعي المنظمات

1: يعني شرط إستقلالية المؤسسة عدم إمتلاك مؤسسة أخرى لا ينطبق عليها هذا التعريف لأكثر من 25% منها.

2Olivier Torres ,du role et de l'importance de spécificité de gestion des PME

.5°Congres international francophone sur la PME,France,25/26/27,Octobre, 2000.P04

3Observatoire européen des PME, Formation professionnelle et PME, Sixième Rapport,24/12/2006,P312

http://www.eim.nl/observatory_7_and_8/fr/reports/2000/pdf/ch09_fr.pdf

القانونية والسلطات الدولية في إلزام مالكي هذه المؤسسات في تنظيم حسابات مؤسساتهم لاعتبارات كثيرة نذكر منها:¹

- تدني وعي مالكي هذه المنشآت للمحاسبة والتدقيق؛
- التداخل بين ملكية المؤسسة وإدارتها؛
- التهرب من الضرائب المفروضة على المؤسسة؛
- اعتماد أسلوب التقدير الجزافي لأعمالها؛
- انعدام الرادع في التشريعات في حالة عدم تنظيم الحسابات؛
- ارتفاع تكلفة مسك الحسابات وتدقيقها مقارنة مع الفوائد التي يجنيها المالكين من هذه الخدمة في أحيان كثيرة؛

2. أهم التجارب الدولية:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في التنمية الاقتصادية، فقد نظمت العديد من المؤتمرات العالمية بهذا الخصوص، ونظرا لأهمية النظام المحاسبي العامل بها فقد أفردت لها العديد من الدول معايير محاسبية خاصة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وبريطانيا وهونكونغ كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنفس الخطوة. وسنحاول فيما يلي إلقاء نظرة على أهم الدراسات والتجارب الدولية الخاصة بهذا الموضوع:

1.2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أهم المؤتمرات التي نظمت بهذا الخصوص، والذي كان تحت عنوان "المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ

¹ محمد أحمد البشير، الحقوق المفقودة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين تسلط الإدارة وثغرات التشريع، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 / 10 / 2008 الأردن. ص 06

المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم" والتي يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه بما يلي:¹

- حدد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، عدداً من العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن مختلف الهيئات التي لها مسؤولية وضع المعايير، الوطنية والدولية على حد سواء. واتفق على تنفيذ مشروع لتحديد النهج الممكن لتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي لهذه المؤسسات، وساند الفريق في ذلك المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وقد إستنتج الفريق صعوبة في كثير من الأحيان تطبيق هذه المعايير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة مؤسسات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، كما أن حصول عدد كبير من مؤسسات هذه البلدان على مساعدة مهنية قد لا تتناسب تكلفته مع قدرات هذه المؤسسات، ولتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم اقترح الفريق اعتماد هيكل مؤلف من ثلاثة مستويات على النحو التالي:

المستوى الأول: ينطبق هذا المستوى على المؤسسات المسجلة التي يجري تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية والمؤسسات التي تشكل أهمية عامة كبيرة، وينبغي مطالبة هذه المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي (المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي) التي أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

المستوى الثاني: ينطبق هذا المستوى على مؤسسات الأعمال الكبيرة التي لا تصدر أوراقاً مالية عامة ولا تشكل أهمية عامة كبيرة. وقد وضع الفريق مجموعة واحدة من الشروط المستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة التي أصدرها المجلس الدولي

¹ المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، 2003.

للمعايير المحاسبية، لكنها لا تمثل سوى الشروط الخاصة بأكثر المعاملات شيوعاً . ويستطيع هذا المستوى تطبيق المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. المستوى الثالث: ينطبق هذا المستوى على أصغر الكيانات، التي كثيراً ما يديرها أصحابها ويعمل بها عدد قليل من الموظفين. والنهج المقترح هو نهج بسيط للمحاسبة بالاستحقاق يستند إلى النهج المحدد في المعايير الدولية للمحاسبة، لكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات النقدية. ويجوز أن يسمح المنظمون الوطنيون باستثناء للمؤسسات المنشأة حديثاً أو التي دخلت الاقتصاد الرسمي حديثاً لكي تستخدم المحاسبة النقدية لفترة زمنية محدودة.

- وقد حدد المؤتمر الإطار النظري المالي الذي ينصح بإتباعه من قبل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة.

2.2 نظرة الاتحاد الأوروبي للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

على المستوى الأوروبي لم يكن هناك استعداد لتطبيق (المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الصادرة على مستوى مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة على هذا النحو بالنسبة للدول الأعضاء ونظمها المحاسبية¹ ، لذلك أطلقت المفوضية الأوروبية ، من خلال لجنتها لتنظيم المحاسبة، موضوع للمناقشة متعلق بتبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات الممكنة و كان ذلك من خلال اجتماعها في نوفمبر 2006². حيث كان يهدف إلى وضع قواعد جديدة أكثر أهمية ، تحل

¹ Deaconu, A., Groşanu, A. & Cristea, Şt. (2007) "A plea for SME specific European accounting standard. The case of Romania", Conference Proceedings, 2nd Central European Conference in Regional Science – CERS, Novy Smokovec, Slovak Republic: 180-196

² European Commission, Internal Market and Services DG, Free movement of capital, company law and corporate governance, Accounting (2006) "Agenda paper for the meeting of the accounting regulatory committee 24 november 2006: Simplification of accounting rules for small and medium-sized companies – Discussion of possible amendments to the Fourth and Seventh Company Law Directives" (ARC/18/2006) (Brussels, 14.11.2006)

محل القديمة، التي إمتازت بالتعقيد. وعلاوة على ذلك فقد استندت عملية التبسيط الأوروبية على استبيان موجه إلى واضعي المعايير من الدول الأعضاء. على أساس هذا الاستبيان، أطلقت المفوضية الأوروبية رؤيتها فيما يتعلق بتبسيط قانون الشركات والمحاسبة والمراجعة (جويلية 2007).

لم يوضح التقدم المحرز في العملية الأوروبية لتبسيط معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل المتعلقة بتحديد المعلومات المحاسبية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الأولوية كانت لإعادة تأهيلها ومن ثم تبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتقليل من التزامات الإفصاح.

3.2 كندا : هناك دراسة أجريت في كندا بعنوان: "الإبلاغ المالي لمنشآت الأعمال الصغيرة في كندا، وتهدف هذه الدراسة لمعرفة فيما إذا كانت المؤسسات الصغيرة في كندا،¹ تحتاج إلى مجموعة جديدة (خاصة بها) من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم أنها يجب أن تستمر في تطبيق المبادئ الكبيرة، والمستخدمة في الشركات العامة. وقد استخدم في هذه الدراسة استبانة وزعت على عينة من المديرين وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعدّي القوائم المالية، والمدققين ومستخدمي حسابات هذه المؤسسات، وطلب من هؤلاء الإجابة عما يلي:

- تحديد أهداف وأغراض القوائم المالية في منشآت الأعمال الصغيرة؛
- بيان مدى رضاهم أو عدم رضاهم عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الحالية المطبقة في هذه المؤسسات؛
- الحمل أو العبء الذي يتحمله معدّو القوائم المالية؛
- نقاط الضعف في المبادئ الحالية؛

¹ للاطلاع على الدراسة كاملة يمكن الطلاع على الموقع :

<http://www.allbusiness.com/management-companies-enterprises/3897249-1.html>

- تحديد الحسنات والمنافع المتوقعة من تطبيق مبادئ جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وكانت نتائج الدراسة كما يلي:¹

✓ الهدف الأول من البيانات المحاسبية المتولدة من هذه المؤسسات هو الضريبة ومن ثم المقرضين ليأتي الهدف الثالث وهو استعراض أداء المؤسسات وهذا الترتيب لا يوافق نتائج دراسة أجريت في بريطانيا² حيث كان الترتيب مخالفاً ليأتي هدف التخطيط واتخاذ القرارات أولاً والضريبة ثانياً والمقرضين ثالثاً؛

✓ أوضح ذوي المصالح أنهم غير راضيين عن مبادئ المحاسبة الحالية لأنها ذات تكلفة عالية ومعقدة وغير ملائمة لها؛

✓ أعطيت أربعة اقتراحات للتخفيف من الأعباء المالية على إنتاج التقارير وهي الحوسبة، إنشاء معايير خاصة، التخفيض في الأمور التنظيمية، التقليل في عدد المعايير المحاسبية؛

✓ رفض المجيبين للوضع الراهن، والذي يستخدم مجموعة واحدة من المعايير لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات المدرجة في البورصة. واقتروا حلين الأول هو "مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المعتمدة مع استثناءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أما الثاني فهو عبارة عن "مجموعتين من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً"، واحدة خاصة بالشركات المدرجة في البورصة، والآخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكلاهما يعمل بشكل منفصل؛

✓ إن العبء الثقيل في تطبيق هذه المعايير يمكن تخفيضه بإيجاد معايير جديدة بديلة ومبسطة وأقل تكلفة؛

¹ Maingot Michael, Zeghal Daniel, **Financial reporting of small business entities in Canada. Publication: Journal of Small Business Management**, Monday, March 12 2007, 12/082010 <http://www.allbusiness.com/management-companies-enterprises/3897249-1.html>

² Carsberg, B. V., M. J. Page, A. J. Sindhall, and I. D. Waring (1985). *Small Company Financial Reporting*. London: ICAEW.

4.2 المملكة المتحدة:

صدر معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة عن مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة وجاء هذا المعيار في وثيقة مستقلة عدد صفحاتها مع الملاحق (180) صفحة وقد بين المعيار أسس إعداد وعرض القوائم للمنشآت الصغيرة التي عُرِفَت في المعيار. إن تعريف المنشآت الصغيرة والمعالجات المحاسبية متفقة مع متطلبات قانون الشركات في المملكة المتحدة أو أنها تشابه ما جاء في المعايير المحاسبية الأخرى أو تشابه ما جاء في المبسط منها، أما متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار فهي أقل منها الواردة في المعايير المحاسبية الأخرى الأصلية. وتعفى المنشآت التي تطبق هذا المعيار من تطبيق معايير المحاسبة الأخرى.¹

5.2 على المستوى العربي :

عند اطلعنا على مجموعة من الأبحاث في الدول العربية والتي تخص موضوع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم نجد الكثير باستثناء الاهتمام الملفت للانتباه لهذا الموضوع من طرف مجموعة من الباحثين في الأردن وذلك من خلال المؤتمر الذي نظمته جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين سنة 2008. وقد اهتمت في مجملها بدراسة للمعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الأردنية.

¹المزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الوثيقة التالية.

Financial Reporting Standard for Smaller Entities, (effective April 2008. Accounting Standards Board in respect of its Application in the United Kingdom, 2008, pp. 1-180
<http://www.frc.org.uk/images/uploaded/documents/FRSSE%20Web%20optimized%20FINAL.pdf>

المحور الثالث : المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. فكرة المعايير المحاسبية الدولية الخاصة

نظم مجلس معايير المحاسبية الدولية في عام 2003 اجتماعاً واسعاً لوضع المعايير المحاسبية الوطنية في عدد كبير من دول العالم وقد اجتمع ممثلو الدول المشاركون في الاجتماع على ضرورة تطوير معايير دولية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.¹

وفي يونيو 2004، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية ورقة مناقشة تتضمن مقترحات لتطوير مجموعة منفصلة من المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.² وقد تم صياغة المعايير النهائية وعرضها في مارس 2010.

ان القرار الذي اتخذه مجلس العمداء لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 2005 حسم النقاش المحتدم حول هذا الموضوع ، فقد قام المجلس بإعادة النظر في دستور المؤسسة الدولية وذلك بإضافة هدف جديد إلى أهدافها ، وقد كان هذا التعديل فصل الخطاب في وضع معايير محاسبية دولية مستقلة للمنشآت الخاصة غير المعايير الدولية للتقارير المالية.³ أما الهدف الجديد المشار إليه فيؤكد على أن هنالك حاجات محددة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاديات النامية ويجب أخذها في الاعتبار عند إعداد المعايير المحاسبية وعند مراعاة تطبيقها.

هناك اتفاق على أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية يعكس أهداف مختلف أصحاب المصلحة على مستوى المؤسسات الصغيرة

1نعيم سابا خوري، المنشآت الخاصة ومدققو حساباتها ... الإستراتيجية والأهداف، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 /10/ 2008 الأردن، ص03

2 Pacter, P. (2007), Should U.S. Private Companies Use IFRS for SMEs, available on-line at 10/2009.www.financialexecutivemag.com

3-نعيم سابا خوري، مرجع سابق، ص 06 .

والمتوسطة والتي تقوم على نفس المبادئ والمعايير الدولية الكاملة. لكن هناك مشككين حول جدوى المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرون أنه يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية الاهتمام باحتياجات أصحاب المصلحة وينبغي أن تأخذ في عين الاعتبار الأهداف المختلفة للمحاسبة.¹

وسنحاول في ما يلي عرض مراحل بناء المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوم 9 جويلية 2009، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه المجموعة من المتطلبات المحاسبية الدولية وضعت خصيصا للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة). وقد أعد على أسس المعايير الدولية، ولكنه نتاج مستقل منفصل عن المجموعة الكاملة من معايير التقارير المالية الدولية (معايير التقارير المالية الدولية). والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبسطة تعكس احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستخدمي البيانات المالية ويأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع. مقارنة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.

1.1 طرق تبسيط المعايير : تم التبسيط بعدة طرق أهمها

- ✓ تم حذف موضوعات لا صلة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛²
- ✓ معايير الإبلاغ المالي الدولية تسمح بخيارات السياسات المحاسبية كاملة، والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح فقط بالخيارات الأسهل؛
- ✓ كثير من مبادئ الاعتراف وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات تم تبسيطها مقارنة بمعايير الإبلاغ المالي الدولي؛

¹ Epstein, B. J. & Jermakowicz, E. K. (2007) "International Standards for Small and Medium-Sized Entities", CPA Journal, Oct, vol.77 issue 10: 38-40

² : International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

- ✓ أقل درجة مطلوبة من الكشف؛
- ✓ كتابة المعايير بشكل واضح، وبلغة سهلة؛
- ✓ لزيادة خفض عبء تقديم التقارير عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدخلت تعديلات على المعايير الدولية كل مرة خلال ثلاث سنوات. لتكون مناسبة لجميع الكيانات باستثناء تلك التي يتم تداولها علنا في أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين؛
- المعايير هي نتيجة لعملية التطوير المكثفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وزيادة على ذلك أرفقت المعايير بالتوجيهات التي تساعد على تنفيذها و التي تتكون من البيانات المالية وكيفية عرضها. والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوفرة يمكن لأي دولة الاعتماد عليها ما إذا كانت قد اعتمدت على معايير الإبلاغ المالي الدولية بالكامل. الأمر يرجع إلى كل دولة لتحديد الكيانات التي ينبغي لها استخدام هذا المعيار. وهو فعال على الفور على هذه الدولة . ويمكن تحميل والتوجيه والمراقبة الموحدة للتوصل إلى استنتاجات مباشرة من دون أخطاء من موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية و التي تدعم تنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمؤسسة تعمل أيضا مع وكالات التنمية الدولية لتوفير مدربين لورشات عمل إقليمية لـ 'تدريب المدربين' في استخدام المواد التدريبية ، ولاسيما داخل البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة.

2.1 التواريخ الرئيسية في عملية الوصول إلى المعيار النهائي

*سبتمبر 2003: اليوم العالمي لتحديد واضعي المعايير

*جويلية 2004: ورقة مناقشة كان هناك (117 التعليقات)

*أفريل 2005: استبيان بشأن الاعتراف والقياس (94 الردود)

*أكتوبر 2005: اجتماعات على الاعتراف والقياس (43 اجتماع)

*فيفري 2007: عرض المشروع (162 التعليقات)

* نوفمبر 2007 : الاختبارات الميدانية (116 مؤسسة صغيرة ومتوسطة)

* مارس -- أبريل 2008: دورات المجلس

* جانفي/ماي 2008-أفريل 2009: تحرير وكتابة المشروع

* ماي 2009: نشر المشروع النهائي على موقع مجلس معايير المحاسبة

الدولية

* 1 جويلية 2009: إرسال المشروع إلى المجلس لعرضه على التصويت

* جويلية 2009: إصدار المشروع النهائي لمعايير الدولية للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

* في مارس 2010 تم دعوة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 1 وقد أسست في هذا الإطار مجموعة تسهر على تطبيق المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأوكلت لها مهمة دعم تبني المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي ومتابعة تنفيذها ولقد حدد لها اثنين من المسؤوليات الرئيسية:

- وضع توجيهات غير إلزامية لتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل أسئلة وأجوبة؛
- تقديم توصيات إلى الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة عند الحاجة إلى تعديل المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ : International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

3.1 الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركات أسهم والتي تعمل في أسواق رأس المال، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة. إلا أن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الاحتياجات، بل هي أكثر تركيزاً على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد أن معايير التقارير المالية الدولية كاملة تفرض عبئاً عليها وهو العبء الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلاً وأكثر البلدان قد بدأت في استخدامها. هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى. وكان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية كما تهدف إلى نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناءً على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع¹.

- تتسم المنشآت الخاصة (الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم) بخصائص تختلف عن تلك المنشآت الكبيرة التي يتم محاسبتها من الجمهور وذلك من حيث:

¹ International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES, 15/ 04 /2010 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

- المستخدمون لبياناتها المالية والمعلومات التي يحتاجونها؛
- مدى عمق واتساع الخبرة المحاسبية المتوفرة في المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- مدى قدرة المنشآت الخاصة على تحمل تكلفة إتباع معايير دولية للمنشآت الكبيرة خاضعة للمسائلة والمحاسبة من الجهات الرقابية والجمهور؛
- تعد المنشآت الصغيرة أو المتوسطة الحجم بيانات مالية فقط لاستخدام المالكين والمدراء وللإبلاغ الضريبي ولإيداعها لجهات رقابية لا علاقة لها بالأوراق المالية، وإن البيانات المالية التي تعد لهذه الأغراض لوحدها ليست بالضرورة للأغراض العامة. ذلك لأن البيانات المالية المعدة للأغراض العامة تهدف إلى تلبية احتياجات المعلومات العامة لمجموعات عريضة من المستخدمين من مساهمين ودائنين وموظفين وجمهور بشكل عام؛

2. محتوى معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 مصادر معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يتكون معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 35 موضوع تغطي من خلاله مختلف العناوين المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي كما يلي:

الجدول رقم 01 : مصادر معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزء الوارد في معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المصدر
مقدمة	مقدمة معايير الإبلاغ المالي الدولية
1- النطاق	_____
2- المبادئ والمفاهيم	الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IAS 1
3- عرض القوائم المالية	IAS 1
4- الميزانية (قائمة المركز المالي)	IAS 1
5- قائمة الدخل	IAS 1

IAS 1	6- قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الأرباح المحتجزة
IAS 7	7- قائمة التدفقات النقدية
IAS 1	8- إيضاحات القوائم المالية
IAS 27	9- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة
IAS 8	10- السياسات المحاسبية، والتقديرات والأخطاء
IFRS 7 IAS 39 IAS 32	11- الأدوات المالية الأساسية
IAS 39 IAS 32 IFRS 7	12- الأدوات المالية الإضافية
IAS 2	13- قوائم الجرد
IAS 28	14- الإستثمار في الشركات الحليفة
IAS 31	15- الإستثمار في المشاريع المشتركة
IAS 40	16- الممتلكات العقارية
IAS 16	17- الممتلكات ، والمصانع والمعدات
IAS 38	18- الأصول غير الملموسة الأخرى
IFRS 3	19- اندماج الأعمال
IAS 17	20- عقود الإيجار
IAS 37	21- المخصصات والإلتزامات المحتملة
IAS 32 ، IAS 1	22- المطلوبات والحقوق
IAS 18 IAS 11	23- الإيراد
IAS 20	24- المنح الحكومية
IAS 23	25- تكاليف الإقتراض
IFRS 2	26- المدفوعات على أساس الأسهم
IAS 36 IAS 2	27- تدني في قيمة الموجودات
IAS 19	28- منافع الموظفين
IAS 12	29- ضرائب الدخل
IAS 21	30- ترجمة العملات الأجنبية
IAS 29	31- التقارير المالية في الإقتصاد مفرط التضخم
IFRS10	32- الأحداث بعد إنتهاء تاريخ الفترة المالية
IAS 8	33- التقارير الجزئية
IFRS 6 IFRS 4 ، IAS 41	33-الأنشطة المتخصصة
IFRS 1	35- التحول إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مقابلة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية بالمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ من الجدول السابق إن معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تشكيلها من معايير الإبلاغ المالي الدولية للأغراض العامة بشكل عام مع وجود بعض الاختلافات، حيث تم تبسيط بعض المتطلبات خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية.

2.2 التطورات الهامة التي مرت بها المعايير:

قبل صدور النسخة النهائية للمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الخاصة فقد جرت بعض التعديلات على مسودتها أهمها:¹

- تم تغيير تسميتها الى المعايير الخاصة بدلاً من المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع ابقاء تعريفها دون تغيير.
- تظل المعايير المذكورة مستقلة تماماً عن المعايير الدولية للتقارير المالية وغير مرتبطة بها.

- يتم بشكل عام تضمين البدائل والخيارات الواردة في المعايير الدولية الكاملة للتقارير المالية في المعايير المستقلة للمنشآت الخاصة على ان توضع كل من البدائل البسيطة وسهلة التطبيق في ملحق والبدائل الأكثر صعوبة وتعقيد في ملحق آخر.

- إدخال متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول عرض البيانات المالية وذلك فيما يتعلق بإعداد بيان للربح الشامل وتغيير تسمية الميزانية إلى بيان الوضع المالي وإعداد بيان للتدفقات النقدية.
- إظهار المصاريف وفقاً لطبيعتها أو وطبيعتها فقط.
- إعداد بيانات مالية موحدة دون الحاجة إلى إعداد بيانات مالية منفصلة.

أنعيم سابا خوري، مرجع سابق، ص 07.

- بيان معالجات محاسبية للشركات الحليفة والوحدات المشتركة والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية والممتلكات والمعدات والأدوات والموجودات غير الملموسة والشهرة وغيرها.

علماً بأن المعايير المستقلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تشمل

المعايير التالية:

-المعلومات القطاعية؛

-الربح للسهم الواحد؛

-التقارير المرحلية؛

بالنسبة للتطورات على المعايير الدولية للتدقيق فقد اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين في بادية شهر تشرين الثاني 2008 ورقة تضمنت موقفه الداعم لإتباع المعايير الدولية الكاملة للتدقيق (ISA) على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة الحجم من اجل تلبية توقعات الأطراف العديدة في المجتمع من عملية تدقيق الحسابات ، غير أن الورقة أعطت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بديلاً عن عملية التدقيق وهي عملية المراجعة (Review) والتي تتطلب جهداً ووقتاً اقل في انجاز العمل وتنتج مستوى اقل من التأكيد الذي يضيف على البيانات المالية.

3. عرض لمعيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3 المؤسسات المؤهلة لاستخدام المعيار:

من هي المؤسسات المؤهلة لاستخدام المعايير الجديدة وما هو التعريف الذي تبنته المعايير للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة ؟

إن المعيار لم يشر إلى حدود لحجم الكيانات التي يمكنها أن تستخدم المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن اشترط أن لا تكون معرضة للمساءلة العامة.¹

1 International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

وتكون المؤسسة لديها مسؤولية عامة وبالتالي يجب أن تستخدم معايير التقارير المالية الكاملة إذا كانت:¹

- لديها إصدارات من أدوات الملكية (أسهم) أو أدوات الدين (سندات) في أسواق مالية عامة.
- تملك أصول تديرها بدلا ً من غيرها لمجموعة خارجية من العملاء مثل البنوك، شركات التأمين، الوسطاء الماليين، صناديق التقاعد، صناديق الاستثمار، وبنوك الاستثمار.

ونستنتج من ذلك أن جميع تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكورة سابقة يمكنها تطبيق هذا المعيار.

2.3 دعوة مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنفيذ هذه المعايير:

في مارس 2010 تم دعوة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.² وقد أسست في هذا الإطار مجموعة تسهر على تطبيق المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أوكلت لها مهمة دعم تبني المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي ومتابعة تنفيذها . ولقد حدد لها اثنين من المسؤوليات الرئيسية :

أ. وضع توجيهات غير إلزامية لتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل أسئلة وأجوبة؛

¹ هيثم السعافين، قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 / 10 / 2008

² International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

ب. تقديم توصيات إلى الهيئة الدولية لمعايير المحاسبية عند الحاجة إلى تعديل المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4. مقارنة معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية:

- المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتوي على خمسة أنواع من التبسيط مقارنة بمعايير التقارير المالية الدولية كاملة حيث:
- تم حذف بعض المواضيع في معايير التقارير المالية الدولية لأنها ليست لها صلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- لم يسمح باستعمال بعض خيارات السياسات المحاسبية الموجودة في معايير التقارير المالية الدولية لأن حدد الطريقة المبسطة والمتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تم تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس التي هي في معايير التقارير المالية الدولية؛
- الكشف أقل بكثير؛
- إعادة صياغة مبسطة؛
- لم تعالج المواضيع التالية التي يتم تغطيتها في معايير التقارير المالية الدولية: (ربحية السهم التقارير المالية المرحلية التقرير القطاعي خاص)
- من الخيارات في معايير التقارير المالية الدولية التي لم تدرج في المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خيارات الأدوات المالية، خيارات القيمة العادلة، نموذج إعادة التقييم للممتلكات وآلات والمعدات والأصول غير الملموسة)؛

خاتمة:

لقد حاولنا في هذا البحث التعرف على مجموعة من العناصر المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمختلف تعريفاتها ومعايير تصنيفها ودورها في التنمية، لنعرج بعد ذلك إلى دراسة المحاسبة فيها ومن أهم التجارب الدولية الجادة التي خصت هذا الموضوع تجربة بريطانيا ومجلس المعايير المحاسبية الدولية . ومن كل ذلك يمكن إدراج النتائج والتوصيات التالية :

1. النتائج

أسفر البحث عن النتائج التالية:

- تشكل الدراسة نظرة عامة على المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- هناك توجه دولي كبير نحو وضع محاسبة تراعي خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرها الأساسي المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي النسخة الكاملة؛
- تختلف حاجات مستخدمي معلومات المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة عن احتياجات مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- من المرجح أن تكون تكاليف الالتزام بالمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستكون أقل من تكاليف الالتزام بالمعايير الإبلاغ المالي الكاملة؛
- تمثل المعايير المحاسبية الدولية الخاصة إجمالي وجهات نظر لدول مختلفة؛

2. التوصيات

بالاستناد إلى ما قمنا به في هذه الدراسة والاستناد على النتائج التي استطعنا التوصل إليها فإننا نوصي بما يلي على الدولة الاهتمام أكثر

بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال فتح قنوات اتصال معها بالإضافة إلى إنشاء بنك للمعلومات يحتوي على جميع الإحصائيات و المعلومات التي تتعلق بها؛

- الربط بين الجامعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالات البحث والتطوير؛
- محاولة تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع تطور حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة نظام أقل تعقيدا للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة ونظام بسيط للمؤسسات الصغيرة)؛
- يجب أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد ورشات عمل أو دورات تكوينية يحضرها كل من أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات تهدف إلى توعيتهم بأهمية فهم والفائدة من المعلومات المحاسبية؛
- العمل على إيجاد آلية يتم من خلالها نقل خبرة المدققين إلى المسير والمكلف بالوظيفة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد يكون ذلك من خلال عقد ورشات عمل مشتركة؛
- ضرورة الاهتمام بالكادر البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل العاملين فنياً من حيث الإحاطة بكافة العمليات الإدارية ، والمالية من حيث المعالجات وعرض نتائج الأعمال بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال؛

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، 2003.
2. محمد أحمد البشير، الحقوق المفقودة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين تسلط الإدارة وثغرات التشريع، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة

- والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 /10/ 2008 الأردن.
3. نعيم سابا خوري المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 /10/ 2008 الأردن
4. شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الأغواط، يومي 09/08 أبريل 2002.
5. هيثم السعافين ، قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم) المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 /10/ 2008. الأردن
6. يمينه قارو، اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ماي/جوان 2003.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. ASSOCIATION BELG DES BANQUES , Les banques et les PME, 19/09/2006, <http://www.abbbvb.be/gen/downloads/pu0001fr.pdf#search=%22les%20banques%20et%20la%20pme%20filetype%3Apdf%22>
2. Carsberg, B. V., M. J. Page, A. J. Sindhall, and I. D. Waring (1985). Small Company Financial Reporting. London: ICAEW.
3. Deaconu, A., Groşanu, A. & Cristea, Şt. (2007) "A plea for SME specific European accounting standard. The case of Romania", Conference Proceedings, 2nd Central European Conference in Regional Science – CERS, Novy Smokovec, Slovak Republic: 180-196
4. Epstein, B. J. & Jermakowicz, E. K. (2007) "International Standards for Small and Medium-Sized Entities", CPA Journal, Oct, vol.77 issue 10: 38-40
5. Erik rigaud, Définition et opérationnalisation d'une organisation virtuelle à base d'agents pour contribuer à de meilleures pratiques de gestion des risques dans les PME-PMI, 15/03/2007, <http://pastel.paristech.org/bib/archive/00001559/01/theseEricRigaud.pdf>
6. European Commission, Internal Market and Services DG, Free movement of capital, company law and corporate governance, Accounting (2006) "Agenda paper for the meeting of the accounting regulatory committee 24 november 2006: Simplification of accounting rules for small and medium-sized companies – Discussion of possible amendments to the Fourth and Seventh Company Law Directives" (ARC/18/2006) (Brussels, 14.11.2006)
7. Financial Reporting Standard for Smaller Entities, (effective April 2008). Accounting Standards Board in respect of its Application in the United

Kingdom, 2008, pp. 1-180

<http://www.frc.org.uk/images/uploaded/documents/FRSSE%20Web%20optimized%20FINAL.pdf>

8. <http://www.allbusiness.com/management-companies-enterprises/3897249-1.html>

9. Maingot Michael, Zeghal Daniel, Financial reporting of small business entities in Canada. Publication: Journal of Small Business Management, Monday, March 12 2007, 12/082010 <http://www.allbusiness.com/management-companies-enterprises/3897249-1.html>

10. International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES, 15/ 04 /2010 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

11. Olivier Torres ,du role et de l'importance de spécificité de gestion des PME .5°Congres international francophone sur la PME, France ,25/26/27, Octobre, 2000.

12. Observatoire européen des PME, Formation professionnelle et PME, Sixième Rapport, 24/12/2006, http://www.eim.nl/observatory_7_and_8/fr/reports/2000/pdf/ch09_fr.pdf

13. Pacter, P. (2007), Should U.S. Private Companies Use IFRS for SMEs, available on-line at 10/2009. www.financialexecutivemag.com